



MAISON
DU FUTUR

بيت المستقبل

أوراق سياسية

- رقم ١٦ -

٢٠١٧

لبنان ٢٠١٨: ما الجدوى من الانتخابات العامة؟

جوزيف مايلا



Konrad
Adenauer
Stiftung

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة
لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي
لمؤسسة كونراد آديناور ومؤسسة
بيت المستقبل. وعليه، فإن مسؤولية
المعلومات والآراء الواردة فيها تقع
على عاتق الكاتب وحده.

لبنان ٢٠١٨: ما الجدوى من الانتخابات العامة؟

بعد مخاض طويل ومداولات مستفيضة حول الصيغة المفترضة للقانون الأمثل، أقرّ البرلمان اللبناني في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٧، قانون انتخاب جديد لتجري على أساسه الانتخابات التشريعية في ربيع عام ٢٠١٨.

رحب مؤيدو الانتظام الدستوري بولادة هذا القانون وبإجراء الانتخابات بعد مضي أكثر من ثماني سنوات على ولاية البرلمان الحالي إثر التمديد له ثلاث مرات متتالية. في حينه، لم تبدُ إطالة عمر مجلس النواب لأكثر من أربع سنوات بالخطوة غير الاعتيادية، إذ أُلِف لبنان تمديد الولايات الدستورية ”للملائمة“، بغرض تخطي الأزمات الناجمة عن الظروف السياسية المضطربة التي يمرّ بها. وكان اللجوء إلى تمديد ولاية مجلس النواب قد بدأ في أعقاب الانهيار الكبير الذي شهدته الحياة البرلمانية إثر اندلاع الحرب في لبنان عام ١٩٧٥، فاستمر تمديد ولاية البرلمان المنتخب عام ١٩٧٢ حتى العام ١٩٩٢، تاريخ إجراء أول انتخابات في خلال عقدين من الزمن، هذا إذا استثنينا العملية غير الاعتيادية لتعيين ٤٠ نائباً عام ١٩٩١، شغلوا مقاعدهم لفترة وجيزة. جرت الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢ بعيّد إقرار وثيقة الوفاق الوطني أو اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، والذي أسفر عن تعديل الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦. وجرى التمديد على مراحل للسلطة التشريعية الحالية المنتخبة في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ لأكثر من ولاية ثانية بدل الولاية الواحدة التي ينص عليها الدستور. قبيل هذه الانتخابات، دخل لبنان أزمة شغور سدة الرئاسة، بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مع انتهاء الولاية الممددة لرئيس الجمهورية العماد إميل لحود (١٩٩٨-٢٠٠٧) [وقبله، مدد مجلس النواب ولاية الرئيس إلياس الهراوي (١٩٨٩-١٩٩٨)]. وجاء انتخاب الرئيس ميشال سليمان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ نتيجة لاتفاق الدوحة الذي أقرّ في ٢١ أيار/مايو من العام نفسه، بعد عرض القوة الذي نفذه حزب الله مطلع ذاك الشهر في مناطق بيروت الغربية ذات الأغلبية السنية. وسمحت ”المصالحة“ التي جرت في الدوحة وانتخاب العماد سليمان رئيساً للجمهورية بإجراء

الانتخابات العامة في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. بعد أربع سنوات، تم تأجيل الانتخابات العامة التي كان مقرراً إجراؤها في ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٣ بسبب عدم التوافق على قانون انتخاب جديد، فمدد البرلمان ولايته ١٧ شهراً انتهت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤. إلا أن الأوضاع في سوريا أخذت مساراً مأساوياً عام ٢٠١٤، فاعتُبرت الظروف غير مؤاتية لإجراء انتخابات سليمة، وعمد مجلس النواب إلى تمديد ولايته للمرة الثانية حتى العام ٢٠١٧ وللمرة الثالثة حتى العام ٢٠١٨. سيطرت التجاذبات على الحياة السياسية في البلاد، لا سيما في ظل المعارضة الشرسة لتورط حزب الله في الحرب السورية، إذ تخوّف الكثيرون من أن يسفر عن اصطفاقات مذهبية تهدد الأمن الداخلي وتعزز الانقسام الطائفي في البلاد. هل كانت هذه الأسباب كافية لتأجيل الانتخابات العامة؟ ربما لا، ولكن هذا ما حصل.

وهكذا، في سياق التمديد لمجلس النواب وعلى الرغم من كل الانحرافات والانتهاكات الدستورية، قد تبدو العودة إلى الحياة الديمقراطية دليلاً على مرونة النظام السياسي اللبناني الذي بقي محافظاً على ثوابته وأهمها صيغة العيش المشترك التي قام عليها لبنان الحديث، مع كل الخضات التي تعرض لها نتيجة لارتدادات الأحداث الإقليمية والداخلية. في المقابل، قد يرى آخرون في هذا الأمر عجزاً بنوياً متنامياً للمؤسسات الدستورية عن إنشاء دولة حديثة تقوم على المواطنة والمساواة والتطور. إن الأزمات الاجتماعية المرتبطة بتزهل الإدارة العامة وحالها المتردية وعجز الموازنات المتعاقبة وعبء الدين العام الهائل وخدمته، كلها عوامل جعلت لبنان من أكثر الدول ضعفاً في العالم، سياسياً ومالياً. إن سوء إدارة الخدمات العامة لا سيما المياه والكهرباء والصحة، والبنية التحتية المنهارة والإدارة الكارثية لجمع النفايات المنزلية والصناعية وتأثير ذلك على الصحة العامة، فضحت أمام الرأي العام بشكل جلي فساد بعض الطبقة السياسية ونفعتها. إن لبنان الذي نجح من كوارث الحروب يمكن أن يسقط نتيجة لإفلاس الدولة وفشلها. هذه الرؤية لم تعد مجرد فرضية، إذ أن المؤتمرات الدولية من أجل لبنان تسعى أكثر من أي وقت مضى لتأجيل وقوع المحذور نتيجة لاستحقاقات مالية باتت داهية بسبب الركود الاقتصادي المستمر وفشل سياسات الإنعاش الاقتصادي وتداعيات وجود اللاجئين السوريين على البنية التحتية والعمالة، فضلاً عن غياب الأمن السياسي.

تجلى الأثر السياسي لهذا الاضطراب المجتمعي بعودة الحياة إلى المجتمع المدني الذي وصل انتقاده الطبقة السياسية قبيل الانتخابات العامة إلى ذروته. اليوم وأكثر من أي وقت مضى، يمكن أن يشهد الاستحقاق الانتخابي المقبل مساءلة هذه الطبقة السياسية على أيدي قوى المجتمع المدني. الفيصل يبقى قدرة تشكيلات المجتمع المدني على الاتحاد حول خطة وأجندة سياسية واضحة والتمتع بمصدقية كافية تسمح لها بتقديم خيار بديل موثوق به. تمكنت هذه التشكيلات في الانتخابات البلدية الأخيرة، وخصوصاً في العاصمة بيروت، من انتزاع ٤٠٪ من أصوات الناخبين. إلا أن هذا النجاح تقوَّض بفعل عدم تماسك هذه القوى وغياب التخطيط الاستراتيجي عن عملها، بما يعكس استمرار عجز الشباب الذي بات يعي أكثر فأكثر إفلاس نخبه عن فرض مطالبه على مجتمع تسيطر عليه الهواجس والمخاوف الطائفية. ومع ذلك، وبسبب حجم الكارثة الإيكولوجية، قد تشهد الانتخابات العامة المقبلة نجاح بعض الأصوات في إحداث اختراق دون أن تتمكن من استقطاب جموع لتقتفي خطاها.

من هذا المنطلق، من غير المجدي بل من المضلل المساواة بين معسكر سياسي يحافظ على السلم الأهلي عبر التسويات الطائفية، ومجتمع مدني عابر للطوائف ويقوم على المواطنة. فالانقسامات في لبنان أكثر تعقيداً إذ أنها تجمع بين ثقل الخصوصيات والزعامات المحلية، والاعدالة الاجتماعية والمناطقية التي تفاقمت بفعل إفقار الطبقة الوسطى والتدخلات الخارجية. في ظل نظام سياسي يتأثر بالاضطرابات الإقليمية المحيطة به، تعمل هذه الانقسامات على تغذية المشاعر الطائفية وإثارة المخاوف والمبالغة في حجم الأخطار المحدقة، كما تحمّل التحديات السياسية التي لا يعمل أحد على معالجتها أبعاداً طائفية. مرة أخرى، ستكون الغلبة للمنطق الطائفي. ستجري الانتخابات العامة في ظل قانون انتخاب يثبت التوزيع الطائفي للمقاعد ويأخذ بعين الاعتبار التوزيع الطائفي للسكان في البلاد. لن نشهد إلغاء الطائفية الذي نصّ عليه كل من اتفاق الطائف والدستور. ومع ذلك، سيستمر الجدل السياسي بين الذين ينادون بإلغاء الطائفية والذين يتحدثون عن ضرورة استئصال الطائفية من النفوس أولاً قبل النصوص. هذه اللعبة ما هي إلا تراشق متفق عليه ضمناً بين من يلعب دور الخائف الذي تحميه الطائفية ومن يلعب دور البطل المطالب بولوج عصر حداثة ما بعد الطائفية عبر إلغائها، وهو في الحقيقة

طائفي مثلهم. هذا "التكاذب المتداول" تروّج له اللغة الخشبية للطبقة السياسية وفق منطق أن لا أحداً يرفض سلفاً إلغاء الطائفية السياسية والإدارية، لكن تحقيق ذلك يبقى مستحيلًا لأنه يهدد الحياة السياسية في البلاد. الأكثر حنكة بين السياسيين ينذر بالمطالبة بإلغاء فوري للطائفية السياسية وترك قانون العدد، أي "الديمقراطية"، يتحكم بالمسار السياسي. الأكثر محافظة بينهم سيطالبون باعتماد العلمنة الكاملة (دستور وقانون مدني موحد للأحوال الشخصية)، ولكن في حال استحالة اعتمادها، يبقى الركون إلى النظام الطائفي أجدى. هذا التبارز الكلامي الطائفي الذي يتأرجح بين المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية والإبقاء عليها لأنه لا مفرّ منها، ليس سوى غطاءً لممارسات طائفية وتجسيدا لآفة نظام لا يعمل إلا لتعزيز مصلحة المستفيدين منه. يبقى أنه في ضوء التطورات الإقليمية، أعادت الحروب في سوريا والعراق الطائفية التي تميّز النظام السياسي اللبناني إلى الواجهة من الباب العريض. إن الخوف من انزلاق المنطقة إلى أتون الفظائع التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي بحق الجماعات والأقليات الطائفية أو حتى أبناء الطائفة السنية الذين يناهضون فكره المتطرف، يجسم على كاهل الأقليات في المنطقة كسيف مسلط على رقابها طال خوف وصوله حتى اللبنانيين، على الرغم من تجربة الحرب الأهلية المريعة التي عاشوها طيلة ١٥ عاماً. اليوم، تجري الانتخابات اللبنانية في ظل تحولات خطيرة، أهمها استمرار الحرب السورية، تصاعد نفوذ إيران وتدهور الوضع على حدود لبنان الجنوبية. وكما جرت العادة، ولكن بجلاء أكبر هذه المرة، ستكون الانتخابات اللبنانية "انتخابات إقليمية" إذا صحّ التعبير.

تداعيات الوضع الإقليمي

منذ اندلاع الحرب السورية، يعيش لبنان في وضع مضطرب ومحفوف بالمخاطر الجسيمة. ولا نبالغ إذ نقول إن نجاة لبنان من انتقال العنف الدائر في سوريا إلى أراضيه هي ضرب من الإعجاز، لا سيما بعد ما حصل في العراق حيث تعاضم شأن الجماعات المتطرفة ونجح تنظيم داعش الإرهابي في السيطرة على أجزاء واسعة من المناطق في كلا البلدين. كان من الممكن للنزاع السوري أن يتمدد إلى لبنان، خصوصاً وأن التاريخ يشهد عجز لبنان عن النأي بنفسه عن أزمات عدة عصفت بالمنطقة، بدءاً من انجراره إلى أتون أعمال العنف الإقليمية التي شهدتها عام ١٩٥٨ إثر إعلان قيام الجمهورية العربية

المتحدة، مروراً بتصاعد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٥ وفتحها لجهة قتال مع إسرائيل على حدوده الجنوبية، وصولاً إلى قرار إسرائيل إنهاء الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان عام ١٩٨٢ أو إجبار العماد ميشال عون على التنحي عام ١٩٩٠ في سياق اجتياح صدام حسين للكويت.

إن الوضع الإقليمي الراهن عام ٢٠١٨ لا يقلّ توتراً عن الفترات الزمنية التي أسلفنا ذكرها. وعلى الرغم من أن لبنان ليس في حالة حرب، يبقى محاطاً بزوارق الحروب الإقليمية ومهدداً بتداعياتها الآتية والمخاطر التي قد تنتج عنها مستقبلاً. وفي الوقت الذي يتعرض فيه لبنان تعرضاً مباشراً للصدمات السياسية المزلزلة التي تمرق المنطقة منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، عرفت سوريا والعراق ضعف الدولة وتقسيم أو اصر البلاد اللذين عاشهما لبنان سابقاً. مع استمرار الصراع في سوريا، حاولت الجماعات المتطرفة التي يقاطلها النظام السوري نقل النزاع إلى لبنان. نتذكر جيداً كيف اضطر الجيش اللبناني إلى حوض معارك مع هذه الجماعات في منطقة عرسال وجرودها عند سلسلة جبال لبنان الشرقية. ففي شهر آب/أغسطس من العام ٢٠١٤، اختطف ٣٠ جندياً لبنانياً، قُتل منهم أربعة. وحتى العام المنصرم، بقيت المنطقة تشهد معارك بين حزب الله وجبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) مدعومة من مقاتلي داعش. استطاع لبنان إجراء معارك ضارية من الحؤول دون وصول فوران النزاع السوري إلى أراضيه أقله في شقه العسكري، إلا أنه لم ينبج من تداعياته الإنسانية المأساوية والتي تلقي مخاطرها الجمة بظلالها على مستقبل المنطقة برمتها.

من بين جميع البلدان المجاورة لسوريا، كان لبنان البلد الأكثر عرضة للتداعيات الناجمة عن الصراع الدائر فيها وأهمها ثلاث. تمثلت العاقبة الأولى في موجات اللاجئين السوريين اللذين انتشروا في جميع أنحاء المنطقة وبلغوا حدود أوروبا. شكلت البوابة التركية منفذاً لجموع من اللاجئين السوريين الراغبين بالوصول إلى الوجهة الحلم، ألمانيا، فغادروها في رحلات شاقة سيراً على الأقدام عابرين مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، ما دفع بهذه الأخيرة إلى إقفال الباب على نفسها وإغلاق حدودها في وجههم وأدى من بين أسباب أخرى، إلى استعادة الشعبية زخمها في القارة العجوز. بالنسبة إلى لبنان، أخذت أزمة اللاجئين السوريين بعداً أكثر حدةً وخطورة لأنه يستحيل على دولة تواجه تحديات في

إدارة شؤون شعبها، إدارة وجود نحو أكثر من مليون لاجئ على أراضها. يعيش هؤلاء اللاجئين في ظروف سيئة إما في الخلاء أو في مخيمات عشوائية أو في مبان قيد الإنشاء أو في الأملاك العامة أو ببساطة، يهيمون متشردين في شوارع المدن والقرى. وعلى الرغم من المساعدات الدولية التي سمحت للبنان بتأمين بعض احتياجاتهم، شكل وجودهم عبئاً كبيراً على البنى التحتية في البلاد وعلى الخدمات (ارتفاع الحاجة إلى المياه والكهرباء والمقاعد المدرسية ووسائل النقل والرعاية الصحية). يبقى أن بلداً سيعجز عن التخطيط للمستقبل وإدارة موارده في وقت يتوجب عليه الاهتمام برعايا أجنبان باتوا يشكلون ما لا يقل عن خمس عدد سكانه، وبعضهم قد يستقر فيه لزمن طويل. من جهة أخرى، تشكل أزمة اللاجئين السوريين في لبنان قبلة موقوتة لأنها ترتبط بشكل جوهري بقضية استراتيجية راسخة في ذاكرة أطراف اللبنانيين، هي مسألة التوازنات الديمغرافية التي تقوم عليها الكيانية اللبنانية.

أما العاقبة الثانية التي لحقت بلبنان نتيجة للحرب السورية وأكثرها أهمية على الصعيد السياسي، فهي دون منازع تورط حزب الله اللبناني فيها إلى جانب النظام السوري. منذ انتصاره عام ٢٠٠٠ أمام إسرائيل، نصّب حزب الله نفسه حامي للسيادة وبدأ نفوذه يتصاعد على الساحة السياسية اللبنانية. يُعتبر حزب الله الممثل الرئيس للطائفة الشيعية في التركيبة السياسية اللبنانية، وتقوم استراتيجيته على أعمدة ثلاث يبدو أنه لا يجيد عنها. العمود الأول هو تثبيت موقعه كالمقاوم الأول لإسرائيل على الصعيدين الوطني والإقليمي. والعمود الثاني هو تفادي الانخراط المباشر في العمل السياسي الحكومي والبرلماني، وتفويض الاهتمام المباشر به، وتحت مظلة توجيهاته، لحلفائه من الشيعة (حركة أمل) والمسيحيين (التيار الوطني الحر). أما الحزب، فيصب اهتمامه على حشد الطائفة الشيعية كما المجتمع اللبناني برمته حول معادلتها الاستراتيجية الشهيرة "الجيش والشعب والمقاومة". ما يقوم به حزب الله على أرض الواقع هو العمل بشكل ممنهج على خلق مجتمع "مقاوم" تشد أزره شبكة من التضامن الاجتماعي تضم مدارس ومستشفيات ومستوصفات وتقديم المساعدة الاجتماعية، ويوطد أواصره صلابة التزام مناصريه. تجنّب حزب الله الانخراط في عمل الدولة الإداري باستثناء ما يتعلق بالشؤون الأمنية والعلاقة مع الأجهزة الأمنية وجهاز الاستخبارات العسكرية والسلطات المالية،

وانصرف إلى تعزيز جهازه العسكري. إن حزب الله هو حزب مقاتلين، هيكلية عسكرية وغاياته عسكرية، فبسبب نشأته هو مقاومة المحتل الإسرائيلي عام ١٩٨٢ في جنوب لبنان، ومهمته الدائمة أبداً هي مقاومة إسرائيل حتى بعد انسحابها من لبنان عام ٢٠٠٠، وهدفه هو تحرير فلسطين المحتلة. عام ٢٠٠٨، رفع حزب الله سقف المواجهة مع الأحزاب اللبنانية الأخرى الممثلة في الحكومة، ونجح في فرض رؤيته عندما لجأ إلى القوة في العاصمة بيروت في ما عرف بأحداث ٧ أيار/مايو رداً على مطالبتها بحصر السلاح بيد الجيش اللبناني وحده.

إلا أن الحرب السورية تبقى الحدث الفاصل الذي شهد تحوّل حزب الله من حزب مقاوم إلى حزب مقاتل شكل جيشاً قائماً بحد ذاته. إن مشاركة حزب الله في النزاع السوري تمثل نقطة تحول رئيسة في حياة الحزب وفي تاريخ لبنان، إذ أن الدور الذي لعبه في دعم النظام السوري في حربه ضد المعارضة الديمقراطية ومن ثمّ الإسلاميين السوريين، أدخله إلى خضم السياسة الإقليمية من الباب العريض. بدايةً، ساهم الحزب بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ في الدفاع عن خط الجبهة السورية في منطقتي القصير والقلمون. كما دعم الجيش اللبناني في معاركه ضد المتطرفين السنة وساعده على تفكيك الجماعات الموالية للقاعدة ولتنظيم داعش، وبعد سقوط حلب، انتشر الجيش، الذي اشتد صلبه بدعم حزب الله له، على طول الحدود السورية اللبنانية الممتدة من سلسلة جبال لبنان الشرقية وحتى مرتفعات الجولان. بمشاركته في معركة حلب، تموضع حزب الله بشكل نهائي خارج مبدأ التأي بالنفس عن النزاعات الإقليمية، الذي توافقت عليه مختلف الأطراف اللبنانية في إعلان بعهدا بتاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٢.

هل نستطيع بعد كل ذلك اعتبار حزب الله حزباً كسائر الأحزاب؟ كان من الصعب ذلك قبل اندلاع الحرب في سوريا، فكيف بعدها وبعد الدور الذي لعبه في مجرياتها؟. إن حزب الله الذي سيكون له مرشحوه في انتخابات ٢٠١٨، يسطّر سياسته في سياق المشهد الإقليمي الأوسع، ويربط ممارساته وأهدافه بإطار موازين القوى الإقليمية والمركز المحوري الذي تحتله إيران ضمنها. لم يعد حزب الله مجرد حزب له نوابه وقادته أو حزبيّه كما كان في السابق، بل أصبح كياناً يحيط نفسه بشبكة صلبة تقوم بمهام تعود في طبيعتها إلى الدولة. باختصار، إن حزب الله هو حزب متعدد الأوجه، يهدف تحت

غطاء هيكلي حزبي إلى لعب دور الدولة. إلا أن ما صبغه بشكل أكيد وكرس أهميته هي مشاركته في الحرب السورية، إذ تحول معها من حزب مقاوم إلى جيش إقليمي.

أصبح حزب الله عبر انتشاره العسكري على نطاق واسع واستثنائي، جزءاً لا يتجزأ من الجيشين السوري والإيراني، الأمر الذي غير من مهمته. في الواقع، منذ أن رسمت خطوط جبهات القتال وتمكن من إحكام قبضته عليها، أُنيط بحزب الله مهمة استراتيجية يمارسها إلى جانب الجيش السوري وعناصر كتائب القدس وهي مهمة المراقبة وإحكام السيطرة. ما بدى كدور مساند يقوم به حزب الله إلى جانب الوحدات المسلحة التي تحمي نظام الرئيس بشار الأسد، تحول إلى دور محوري وحاسم لا يمكن الاستغناء عنه. إن سقوط حلب في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتأمين خط دفاعي يمتد من شمال سوريا حتى جنوب لبنان ومرتفعات الجولان، رسخ نفوذ إيران العسكري في هذه المنطقة. إن مهمة حزب الله الاستراتيجية والتي تكتسي أهمية مطلقة في إطار الأحداث الجارية، ما هي إلا امتداداً لتطلعات إيران في المنطقة ورؤيتها لها والمستقبلها لا سيما بعد المكاسب التي حققتها إثر انتصارها في الحرب السورية.

مع الأخذ بعين الاعتبار تحول حزب الله إلى جيش في منطقة تشهد إعادة تشكيل، لن تكون الانتخابات المقبلة كغيرها بالنسبة إلى الحزب. من بين كل الأطراف والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨، وحده حزب الله يملك رؤية سياسية-عسكرية لمستقبل لبنان، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمق السوري-العراقي-الإيراني. فأجندته هي أجندة إقليمية وتصوره للمنطقة يعكس منطق الصراع الدائر بين المحاور الإقليمية. ما يعني أنه بخلاف كل الأحزاب السياسية الأخرى، يهدف حزب الله بشكل رئيس إلى تثبيت النظام السياسي اللبناني كقاعدة صلبة مرتبطة بإيران، ما يبعدها مسافات عن مبدأ «النأي بالنفس» كنهج تتبناه السياسة الخارجية اللبنانية في تعاملها مع النزاعات الإقليمية. مع الإبقاء على باب التشكيك بصحة هذه النظرية مفتوحاً، لا مناص لنا من الاعتراف أن قوة الأمر الواقع رسمت الخطوط العريضة لتوازن قوى سيدوم طويلاً ونشأ بعد سقوط رهانات كل الذين جزموا هزيمة حزب الله في ساحات المعارك السورية، لاعبين بتوقعاتهم المتشائمة دور الآلهة الإغريقية كاسندرا.

ومن ذبول المعادلة الإقليمية أثر ثالث هو استمرار الخلاف السني-الشيوعي، أو بالأصح، السعودي-الإيراني. إن الحرب الإقليمية التي انتصرت فيها إيران بدعم من روسيا، هي انتصار للمعسكر الذي خاض حرباً ثمنها بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة. إن هزيمة داعش وتراجع السعودية ودول الخليج عن دعم الجهاديين للإطاحة بالنظام السوري ولو من تحت الطاولة، عرّى القوى السنية الإقليمية وتركها دون مشروع بديل يُمكنها من مواجهة إيران. وما فاقم من سوء الوضع أكثر هي مجريات الأمور في كل من اليمن ولبنان. مع اندلاع حرب اليمن، اكتسب النزاع السعودي-الإيراني بعداً أكثر شراسة، في وقت كانت السعودية تشهد بغضب كبير خصومها في لبنان، أي قوى ٨ آذار، يُحكمون سيطرتهم على زمام الأمور في البلاد مع قبول حليفها الأول سعد الحريري ترأس حكومة يشارك فيها حزب الله. وجاء استدعاء الرئيس الحريري إلى الرياض واحتجازه فيها وإجباره على تقديم استقالته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ليعبر عن مدى استياء ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلطان من الأوضاع السائدة في لبنان، وتالياً، عن حجم استفحال النزاع بين السعودية وإيران. وظهر على السطح الخلاف الحاد بينهما بعد أن كانا عرايي حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها الرئيس الحريري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مع تعهد حزب الله بالالتزام بمبدأ النأي بالنفس الذي انتهجه لبنان حيال النزاعات الإقليمية والمحاور المشاركة فيها. في الواقع، سئمت السعودية من اضطرابها إلى تغطية ممارسات حزب الله في سوريا لأن حليفها اللبناني يتأرض الحكومة، فلم تجد أفضل من أن تستدعيه وتحتجزه وتجبره على تقديم استقالته. هذا الحدث الرمزي لجهة تجسيده مدى تصاعد التوتر الذي يسود العلاقات بين الرياض وطهران لن يكون الأخير، وانتهاء فصل احتجاج الرئيس سعد الحريري ما هو إلا فاتحة لمواجهات مستقبلية. إن الاصطفاف الدولي المعارض بشراسة لإيران يضم دولا عدة بينها الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل، وإضافة إلى كونه صراعاً ذات أبعاد مذهبية، فهو أيضاً صراع بين قطبين يتمتعان بنفوذ وهيمنة في المنطقة. قطبية ثنائية جديدة على المنطقة وغير متوقعة، إن القطبية الثنائية التي كانت سائدة إبان عهد جمال عبد الناصر كانت بين قطبين سنيين.

على الصعيد اللبناني، ازداد هذا الوضع تعقيداً مع التفاهم الذي عقد على عجلة بين

التيار الوطني الحر وحزب الله برئاسة حسن نصر الله في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، مكتسباً أهمية كبرى. وفي حين جرت العادة على أن تكون التحالفات السياسية في لبنان قصيرة العمر، صمد هذا التحالف الجديد لا سيما وأنه كان يصبّ في مصلحة العماد ميشال عون لجهة سعيه إلى الجلوس على كرسي رئاسة الجمهورية. أما بالنسبة لنصر الله، فقد أمّن هذا التفاهم لحزبه الغطاء المسيحي الماروني الذي كان يحتاجه بشدة، وكان الحصول عليه في السنوات الماضية ضرباً من الخيال. وترك حزب الله حليفه الماروني يروج لمقولة "الرئاسة القوية"، وهو ممسكاً بزمام الأمور ومؤمناً نوعاً من السلم السياسي المحلي يسمح له بالانصراف إلى مهامه القتالية في الخارج.

قانون الانتخاب الجديد

في سياق هذه المشهدة، ولد قانون الانتخاب الجديد رقم ٤٤/٢٠١٧ تاريخ ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٧، الذي وعد به مرشح الرئاسة ميشال عون ليأتي ثمرة نهج التسوية الذي لطالما ميّز الحياة السياسية في لبنان، تسوية على المدى المتوسط بين الذين كانوا في فترة شعور سدة الرئاسة بعد انقضاء ولاية الرئيس ميشال سليمان يسعون إلى صفقة شاملة تضم التوافق على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وقانون الانتخاب، والذين كانوا يريدون إجراء انتخابات الرئاسة أولاً ومن ثم إقرار قانون جديد للانتخاب. حينها، كان يلوح في الأفق حل ثالث وهو التمديد لولاية مجلس النواب للمرة الرابعة. إلا أن هذا الحل الذي يصبّ في مصلحة بعض السياسيين الذين كانوا يعتقدون باستحالة إجراء انتخابات سليمة في ظل التوتر المحلي والإقليمي، كان ليزيد من اختلال ثقة الرأي العام بالطبقة السياسية التي ما برحت تعمل على إعادة إنتاج نفسها مستفيدة من الظروف الراهنة. إلى هذا، كان التشكيك في شرعية مجلس النواب الهشة أصلاً، ليصل إلى ذروته. عندما تعهد بإقرار قانون انتخاب جديد بُعيد انتخابه، مهّد المرشح ميشال عون الطريق وبمساعدة حليفه حزب الله لحل الأزمة بالشكل الذي حلّت به. إن شرط إقرار قانون انتخاب جديد قبل إجراء أي انتخابات أخرى رئاسية كانت أم تشريعية، كان ليعيق أي مسعى للخروج من الأزمة، لأن مسألتي تقسيم الدوائر الانتخابية واعتماد النسبية أو الأكثرية كانتا لتعمقا الانقسام بين أطراف الطبقة السياسية وتأخرا عودة الحياة الطبيعية إلى المؤسسات الدستورية. لذلك، انتخب ميشال عون رئيساً للجمهورية

وانكب الأطراف الذين ساهموا في انتخابه على وضع قانون انتخاب توافقي. وجاء هذا الأمر ليتوّج الجهود المشتركة التي بذلتها الفعاليات الشيعية والسنية والمسيحية (باستثناء حزب الكتائب)، والتي دعمت العهد الجديد. في الواقع، حرص مشروع القانون الجديد على طمأنة المعارضين السياسيين والمشككين، مؤكداً لهم أن مصالحهم ستؤخذ بعين الاعتبار. ومن بين الإجراءات التي اعتمدت لهذه الغاية كيفية تشكيل الزعامة الدرزية للوائحها في الشوف وضم الأفضية الشمالية الكورة والبترون وزغرتا وبشري ذات الأغلبية المسيحية أو نقل أصوات الأقلية المسيحية في دائرة بيروت الثانية (ما كان يعرف سابقاً ببيروت الغربية ذات الأغلبية الإسلامية) إلى دائرة بيروت الأولى (ما كان يعرف سابقاً ببيروت الشرقية ذات الأغلبية المسيحية) وغيرها من الإجراءات. إن إقرار القانون الجديد بتاريخ ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٧ بإجماع النواب الـ ١١٥ الذين شاركوا في التصويت عليه من أصل ١٢٧ نائباً (يتألف مجلس النواب من ١٢٨ نائباً ومع وفاة النائب عن قضاء جزين ميشال حلو أصبح عدد النواب ١٢٧)، جاء ليصادق على تفاهات مسبقة ويرسم مناطق نفوذ انتخابية وفقاً لمصالح الأحزاب.

ما هي ركائز قانون الانتخاب الجديد؟ بين خيار اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة على أساس النظام النسبي، (وهو مطلب الأحزاب الشيعية) والعودة إلى خيار النظام الأكثرية ضمن "دوائر صغرى" أو "أفضية" الذي يجسده قانون الستين (وهو الخيار الأفضل للأحزاب المسيحية)، اتجه القانون الجديد نحو صيغة وسطية نتيجة لتسوية سياسية اعتمدت تقسيم البلاد إلى ١٥ دائرة انتخابية كبرى تضم ٢٦ قضاءً، تساعد كما في السابق على توزيع المقاعد على الطوائف وتجري فيها الانتخابات على أساس القائمة النسبية (وليس على أساس اعتماد البلاد دائرة انتخابية واحدة كما ذكرنا أعلاه)، تحت مظلة تصويت أكثرية عبر ما يسمى بـ "الصوت التفضيلي". إن الصوت التفضيلي الذي تفتقت عنه العقرية اللبنانية الباحثة دوماً عن التسويات الطائفية، يمنح الناخب حق اختيار مرشحه "المفضل" من ضمن اللائحة التي يصوت لها، كما يسمح بترتيب المرشحين من طائفة واحدة في اللوائح المختلفة والذين يسعون لشغل مقعد الطائفة نفسه على صعيد القضاء. اللوائح الفائزة هي التي تحظى بأكثر أصوات الانتخابية في الدائرة الناتجة عن قسمة عدد المقاعد على عدد الناخبين. أما الأصوات التفضيلية فهي

تحدد رتب المرشحين وفقاً للمقاعد المخصصة لطوائفهم في كل قضاء وبالتالي الفائزين بها. (للاطلاع على تفاصيل القانون الجديد والتعليقات التي أثارها يرجى مراجعة التقرير الذي صدر عن بيت المستقبل في أعقاب ندوة عقدها حول هذا الموضوع بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧).

على المرء ألا يجهد نفسه في البحث عن أي منطق سياسي معقد وراء هذه الصغية، لأنه بكل بساطة غير موجود. إن الصوت التفضيلي هو بدعة لبنانية ولا وجود له في أي نظام من الأنظمة الانتخابية المعتمدة في العالم. إن المنطق السياسي وراء صياغة قانون الانتخاب الجديد لا سيما "إختلاق" الصوت التفضيلي، يبدو وكأنه "مكافأة" لكل مرشح كان يمكن أن يخسر المعركة بسبب فرض الأحزاب لمرشحيها. ومع أن هذه الفكرة تبقى فرضية حتى إثبات العكس عبر ممارسة الناخبين، فالصوت التفضيلي سيأخذ من درب مرشحي الأحزاب أصواتاً لتصبّ في مصلحة مرشح الطائفة الذي دون أدنى شك سيختاره الناخب. إن المنطق وراء تشكيل اللوائح يحترم توزيع المقاعد ومنطق الصوت التفضيلي يحترم الخيار الطائفي، إذا ما اعتبرنا أن الناخب الماروني أو السني أو الدرزي سيمنح صوته لمرشح طائفته الماروني أو السني أو الدرزي. هذه المقاربة ما هي إلا جائزة ترضية للذين كانوا خلال النقاشات التي سادت حملات الانتخابات التشريعية السابقة يسعون لقانون يكون فيه التصويت طائفيًا بحيث ينتخب أبناء كل طائفة نوابهم من الطائفة نفسها. مشروع القانون هذا الذي أطلق عليه اسم القانون الأرثوذكسي (لأن من رفعه عام ٢٠١٣ هم نواب ينتمون إلى الطائفة الأرثوذكسية اليونانية) لم يصدّق عليه. الفرضية الثانية وراء الصوت التفضيلي هي السماح بفوز مرشحين "دخلاء" من خارج الطبقة السياسية، أي الزعامات التقليدية والأحزاب، لا علاقة لهم بالتيارات السياسية التي تتنازع على الساحة السياسية اللبنانية وترشحوا على خلفية معارضتهم لكل هذه التيارات أو مجرد تسجيل موقف احتجاجي منها، أو ضمن لائحة تمثل قوى المجتمع المدني. إن النتائج الباهرة التي حققتها لوائح المجتمع المدني في الانتخابات البلدية الأخيرة خصوصاً في بيروت كانت مفاجئة. ومع ذلك، وفي ظل نظام الانتخاب النسبي الهجين الذي اعتمد، من غير المرجح أن يفوز مرشح من قوى المجتمع المدني المشتتة أصلاً. يبقى هذا الاحتمال مجرد فرضية بانتظار ما سينتج عن التطبيق الفعلي لقانون

الانتخاب، دون أن نضع جنباً للأسف، ما يمكن أن تؤدي إليه نعمة الصوت التفضيلي من استئثار للفساد وشراء للأصوات.

استناداً إلى ما أسلفناه، وباستثناء اعتماد لبنان للمرة الأولى قانون انتخاب يقوم على النسبية، لم يأت القانون الجديد بأي تغييرات جوهرية. بل لا نبالغ إذ نقول إنه جاء هجيناً ومثابة انتخاب أكثرى بسبب اعتماد الصوت التفضيلي الذي يلغي إلغاء شبه كاملاً المفاعيل المرجوة من اعتماد النظام النسبي، لا سيما لجهة تمكن وجوه جديدة من خارج النادي السياسي الحالي دخول القبة البرلمانية. لا بدّ من الإشارة أولاً إلى أنه جرى استبعاد مشروع قانون عقلاني وضعته هيئة برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس عام ٢٠٠٦، اعتمد النظام المختلط الذي يجمع بين النظامين الأكثرى والنسبي، ويتيح للناخب أن يختار في آن واحد ممثلين ينتخبهم في القضاء على أساس النظام الأكثرى وآخرين ينتخبهم في المحافظة على أساس النظام النسبي. إلى هذا، يبقى قانون الانتخاب الجديد قانوناً يكرّس المحاصصة الطائفية ويشدّ العصب الطائفي، كما أنه لم يلاحظ كوتا نسائية ولم يخفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً وأبقاها ٢١ سنة، كما أنه لم يعتمد إجراءات واضحة وشفافة لضبط سقف الإنفاق. ولعل أخطر تداعيات هذا القانون هو اللامساواة بين اللبنانيين: إن عدد الأصوات التي ستأتي بالنواب إلى البرلمان تختلف اختلافاً كبيراً بين دائرة وأخرى. إلى هذا، لن ينضم النواب الستة الذين خصصهم القانون الجديد لتمثيل الاغتراب اللبناني إلى البرلمان إلا بعد انتخابات عام ٢٠٢٢، على الرغم من أن المغترّبين سيدلون هذه الانتخابات بأصواتهم في الخارج. وأخيراً لن ترى الهيئة الوطنية للانتخابات النور. إن الثورة الانتخابية وسلّة الإصلاحات التي كانت متوقعة لم تحصل، وما على الناخب اللبناني إلا مواصلة انتظارها. أخيراً، لا بدّ في هذا السياق من طرح سؤال محوري: ماذا نترب من هذه الانتخابات التي تجري في الإطار الإقليمي الذي أسلفنا الحديث عنه ووفق قانون الانتخاب هذا؟ بمعنى آخر ما جدوى الانتخابات العامة؟

المشهد السياسي في لبنان

تستحيل الإجابة عن هذا السؤال دون الأخذ بعين الاعتبار ميزان القوى الموجود على

الساحة السياسية اللبنانية والذي فرض نفسه عليها تدريجياً وسيبقى مهيمناً عشية الانتخابات العتيدة.

طرأت خلال السنوات الماضية تحولات جذرية على ميزان القوى بين مختلف الأطراف السياسية اللبنانية، علماً أن هذه الأخيرة لم تتغير منذ الحرب اللبنانية، إذ ما يزال الأقطاب أنفسهم يسيطرون على المشهدية السياسية. ما قلب المعادلة وغير أسس اللعبة هو التحالفات بين هذه القوى وخصوصاً تلك التي نشأت في أعقاب تحرير الأرض وخروج الجيشين الإسرائيلي والسوري من لبنان. إن الانقسام السياسي الذي رسم معالمه نشوء قوى ١٤ آذار المعارضة لسوريا والتي تضم مكونات سنية ودرزية ومسيحية، وقوى ٨ آذار الموالية لسوريا والتي تتألف من الأحزاب الشيعية إضافة إلى حزب المردة الذي يترأسه الزعيم الماروني الشمالي سليمان فرنجية وبعض الأحزاب العقائدية كالحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث، لم يعد موجوداً. فالثنائية السياسية التي ميزت الحياة السياسية في لبنان منذ أن بدأت مطلع القرن الماضي (الكتلة الدستورية/ الكتلة الوطنية، الحلف الثلاثي/ النهج الشهابي، الجبهة اللبنانية/ الحركة الوطنية) اختفت من المشهد السياسي اللبناني ما بعد اتفاق الطائف. من جهة أخرى، حافظت الزعامة التقليدية المؤلفة من عصابة الوجاهات والعائلات على وجودها في بعض المناطق، وغالباً ما تتشابك الانتماءات الحزبية مع النسب العائلي كما هو الحال بالنسبة إلى آل الجميل وآل جنبلاط وآل فرنجية أو اليوم آل الحريري وبشكل أقل آل كرامي وآل إرسلان وآل سلام الذين لم ينتظموا ضمن هيكلية حزبية تؤسس لها عقيدة معينة. هذه الانتماءات، من عائلية وحزبية، لها اليوم ثقلها في الحسابات والتركيبات الانتخابية. ولكن منذ الاحتلال السوري للبنان وهيمنة دمشق على مقاليد الحكم فيه، غلب منطق الاصطفافات الإقليمية على منطق الانتماءات أكانت عقائدية أو محلية أو عائلية. وبالفعل، باتت الحياة السياسية اللبنانية تتركز اليوم على محاور إقليمية، وأصبح التمييز بين ٨ آذار و ١٤ آذار ضبابياً إذ انزلق ليعكس مسار النزاع الاقليمي. لم يعرف لبنان يوماً، أقله منذ انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، هواناً وتعنيفاً رمزياً كالذي يشهده اليوم، والمتجسد من جهة بالإهانة التي تعرض لها رئيس مجلس الوزراء الموالي للرياض، ومن جهة أخرى وصاية طهران على الدولة اللبنانية.

ما يطغى اليوم هو هذه الاصطفافات الإقليمية، وهي من ستحدد التحالفات التي ستشهد الانتخابات المقبلة. وإلا، كيف نفهم تحالف القوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع مع التيار الوطني الحر لميشال عون وصهره جبران باسيل الذي تربطه مذكرة تفاهم مع حزب الله، وهي المعادية للمحور الإيراني-السوري والقريبة من السعودية؟. في بعض المناطق حيث المسيحيون هم أقلية، سيأتي مرشحوهم من أحزاب علمانية لا طائفية ولكن سيضطرون للانضمام إلى لوائح حزب الله لضمان فوزهم. ومن الممكن في هذه الحال إعطاء ذريعة العداة لإسرائيل لتفسير المنطق وراء خيار التحالف الانتخابي هذا.

ومع ذلك، كيفما جاءت التحالفات السياسية الانتخابية، سواء تم الالتزام بها أو لم يتم وفقاً لما ستحدده الظروف أو الدوائر الانتخابية، ستبقى النخبة السياسية المسككة بمقاليد السلطة التي ستنتجها الانتخابات تدور حول خمسة تشكيلات حزبية هي التي تتألف منها حكومة الرئيس سعد الحريري الحالية، والتي تهدف إلى ضمان استمرارية التوازن الذي تقوم عليه السلطة اللبنانية اليوم الذي على الرغم من هشاشته، أظهر مرونة في مواجهة الأزمات.

ستحشد حركة أمل الصوت الشيعي الشعبي وتعبئ اتباعها حول رئيسها ذي الشخصية الكارزمية الذي عرف كيف يوظف الزبائنية السياسية لجذب إليه موالين، خصوصاً عبر التوظيف في القطاع العام.

أما التيار الوطني الحر، فهو يجمع حول زعيمه الكارزماطي، ميشال عون، قاعدة من المسيحيين ينتمون بأغلبهم إلى الطبقة المتوسطة المحرومة. اعتمد عون في حشد هؤلاء على خطاب سياسي محوره استعادة كرامة المسيحيين وشدّ أزرهم عبر تحالفات التيار الجديدة وإحياء دورهم تحت مظلته، وهي مبادئ تكرست في ما أطلق عليه مسمى ”الرئيس القوي“.

بالنسبة إلى حزب الله، كان ليبرح لقب الحزب المسيطر لو كان النظام المعتمد هو نظام برلماني ديمقراطي بمعناه المتعارف عليه. يتمتع الحزب بقاعدة صلبة من المناصرين يلتفون

حول عقيدة تركز على الدين والشهادة في أن واحد، وبمقدوره تالياً أن يعتمد على انضباطهم التام وولائهم المطلق إلى شخص أمينه العام. إن حزب الله يتفوق دون منازع على سائر الأحزاب ولديه استراتيجية وأجندة تتخطى الحدود اللبنانية.

من جانبه، استطاع حزب القوات اللبنانية حجز مكان لنفسه على الخارطة السياسية اللبنانية عبر انضمامه إلى حركة ١٤ آذار. إن براعة كوادره واعتماد خطاب سياسي يقوم على مبدأ الدفاع عن الوجود المسيحي، يجعله منه حزباً يتمتع بقوة كبيرة للحشد الأيديولوجي، إضافة إلى أن مناصريه يلتفون حول زعيم يدينون له بالولاء المطلق.

أما تيار المستقبل، فتقله كبير من ثقل زعيمه السني سعد الحريري. على الرغم من تعدد توجهاتها وتشبثها، حافظت السنية السياسية في لبنان على قدرة استقطاب وحشد لا يمكن الاستهانة بها. إذا كان سعد الحريري هو القطب البارز على خريطتها، فهذا لا ينفي وجود مجموعة من الزعماء السنة لهم دورهم كفؤاد السنيورة (في صيدا) ونجيب ميقاتي ومحمد الصفدي أو عمر كرامي (في الشمال) وتام سلام وفؤاد مخزومي (في بيروت). شهدت العقود الماضية تحولاً في الزعامة السنية لجهة تسلق شخصيات لسلم زعامة الطائفة قادمة من عالم المال ومتربعة على ثروات طائلة. بعد مقتل الرئيس رفيق الحريري، لم يتمكن أي زعيم سني آخر من فرض نفسه على الصعيد الوطني مع وجود سعد الحريري الطاعني. في الوقت عينه، اضطرت علاقات القوى السنية المحلية مع المحيط السني الإقليمي، فاختلت مع سوريا إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتوترت مع السعودية بعد حادثة احتجاز الرئيس سعد الحريري الأخيرة، إضافة إلى أن حزب الله احتكر منذ وقت طويل الحشد حول القضية الفلسطينية التي كانت سابقاً ملجأً للقوى السنية في لبنان.

في بلد يقوم على التعددية الطائفية، يستحيل أن يتم إقصاء أي من المكونات إقصاءً دائماً عن العملية السياسية. ومع الاعتراف باستثنائية قوة بعض الأطراف على التأثير في المشهد السياسي، لا يمكننا في هذا المجال تجاهل سلطة وليد جنبلاط داخل الطائفة الدرزية من جهة، ولا دوره على الصعيد الوطني من جهة أخرى. فرييس الحزب التقدمي الاشتراكي له وزن كبير في العملية الانتخابية، وفي حين أن هدفه الأساس يبقى المحافظة

على استقرار منطقة الشوف، فإن ذلك لا يمنعه بالضرورة من السعي إلى إحراز مواقع على صعيد الوطن ككل. وبالمنطق نفسه، ثمة مجموعة من الزعامات المختلفة المارونية والأرثوذكسية والكاثوليكية والأرمنية في كل من بيروت وزحلة والكورة وجزين والمثن، تتمتع أيضاً بثقل في ميزان القوى السياسية. وفي هذا السياق، تفرّد حزب الكتائب في مواقفه عندما رفض المشاركة في اللعبة السياسية وصب اهتمامه على مناصرة قضايا المجتمع المدني والدفاع عنها، مطلقاً بذلك مقاربة جديدة للحياة السياسية في لبنان تستحق التبصّر بها بالتزامن مع تصاعد نفوذ مجتمع مدني ضاق ذرعاً بالإهمال وسوء الإدارة.

ومع ذلك، أفرز هذا المشهد عن دائرة محكمة للسلطة تدور حول الأحزاب الوطنية الشعبية كحركة أمل والتيار الوطني الحر أو تلك الأحزاب العقائدية كحزب الله والقوات اللبنانية، يحافظ تحالفها غير المألوف بطريقة أو بأخرى على ثبات السفينة اللبنانية. هذه الأحزاب هي الجهات الفاعلة الرئيسة في العمل السياسي والمستفيدة الأكبر منه. ما يشدّ من تعاضد هذه الأحزاب الأربعة التي تستقطب الحياة السياسية في لبنان، والتي يجب أن يضاف إليها قطب درزي وآخر سني هو تيار المستقبل الذي بالرغم من ضعفه ما يزال يشارك في عملية إدارة البلاد، ما يشدّ من تعاضدها هو ميثاق من التحالفات يقوم في آن واحد على شبكة من اقتسام النفوذ وتوزيع الأدوار والمكاسب الاقتصادية، بما ينسبنا نظرية لبنان السلمي التوافقي، الإبنة المدلّلة للعلم السياسي في لبنان. لسنا اليوم أمام ميثاق طائفي مع برنامج انتخابي وأهداف سياسية محددة، بل أمام تعددية هرمية استثنائية (تستأصل وتتقاسم السلطة والثروات) وهي المعنية الأولى بهذه الانتخابات إذ أنها تهدف في خلالها إلى تعزيز الوضع الراهن وتثبيت موازين القوى الموجودة. إن السعي إلى تحقيق مصالح خاصة يزيد من الصورة خطورة الحالة والبيئة الإقليمية المهتددة، ولكن ليس لدى جميع الأطراف. من المؤكد أن الراجح الرئيس من هذه الانتخابات هو حزب الله الذي وبغض النظر عن النتائج وعدد النواب الذي سيتمكن من إصالحهم إلى القبة البرلمانية، واصل سعيه لتحقيق أهدافه الأمنية والعسكرية في لبنان وفي المنطقة مع نجاحه في المحافظة على التوازات الداخلية اللبنانية والاستعداد للمواجهة الإقليمية الكبيرة المرتقبة.

إن الانتخابات العامة ضرورية لكل بلد بهدف انتظام الحياة الديمقراطية وإجرائها واجب كما قبول نتائجها، حتى في الديمقراطية التي تتعرض أحياناً لكسوف كما هي حال لبنان، حيث بات إجراء الانتخابات متقطعاً ومتقلباً. وعلى الرغم من أن المواطن هو الناخب الأول، لن تكون له الكلمة الأخيرة. قد لا تؤدي الانتخابات في أحيان إلى التغيير المنشود وقد تضيي في أحيان أخرى وللأسف الشرعية لموازين القوى القائمة وتفرض الاعتراف بمكاسب تحققت بحكم الأمر الواقع. ويمكن لها أيضاً أن تعكس صدى اهتزاز نظام سياسي ومعاناة الشعوب وضرورة السير نحو الديمقراطية.

جوزيف مايلا هو أستاذ العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية والوساطة الدولية في المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية (ESSEC) في باريس. شغل سابقاً منصب رئيس الجامعة الكاثوليكية في باريس.